حلا نوفل | *Hala Naufal

استراتيجيات السكان والتنمية في لبنان
الفرص الضائعة والفرص المرتقبة

Population and Development Strategies in Lebanon
Missed Opportunities and Potential Opportunities

ملخص: يستعرض البحث تطور الأوضاع الديموغرافية والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال العقود الأربعة المنصرمة، ويعالج مضمون أبرز السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي وضعت لمعالجة موضوع "السكان والتنمية الاقتصادية والبيئة"، ساعيًا إلى تبيان كيفية تفويت الفرص التي أتيحت لتحقيق أهدافها التي تندرج في إطار التزام لبنان تحقيق برنامج عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية، والأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة 2030، ليخلص إلى الفرص المرتقبة والتوجهات المستقبلية لاستراتيجيات السكان والتنمية. ويسلط البحث الضوء على الفرص المرتقبة في وضع إطار شامل للتنمية المستدامة يدمج الأبعاد المختلفة للتنمية التي يدعو إليها جدول أعمال 2030، وتنضوي تحته الاستراتيجيات والسياسات والخطط القطاعية.

كلمات مفتاحية: لبنان، الديموغرافيا اللبنانية، السكان والتنمية الاقتصادية والبيئة، استراتيجيات السكان والتنمية، التنمية المستدامة.

Abstract: This research reviews the evolution of demographic conditions and economic, social and environmental trends over the past four decades, and addresses the content of the most prominent policies, strategies and programs developed to address the topic of "Population, Economic Development and Environment," seeking to show how opportunities were missed for achieving goals that fall within the framework of Lebanon's commitment for realizing the Cairo Conference on Population and Development Program of Action, the Millennium Development Goals, and the 2030 Sustainable Development Goals, and viewing prospective opportunities and future directions for population and development strategies. The paper concludes by spotlighting anticipated opportunities to develop a comprehensive framework for sustainable development that integrates the various dimensions of development called for by the 2030 Agenda, from which follow sectoral strategies, policies and plans.

Keywords: Lebanon, Lebanese Demography Population, Economic Development and the Environment, Population and Development Strategies, Sustainable Development.

* أستاذة الديموغرافيا والدراسات السكانية في معهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية.

Professor of Demography and Population Studies at the Institute of Social Sciences at the Lebanese University.

مقدمة

يندرج هذا البحث في إطار التزام لبنان تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في عام 1994، والذي أوصى بمجموعة من الأهداف والغايات المترابطة لمعالجة قضايا السكان والتنمية[1]، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[2]، وأهداف التنمية المستدامة[3]. وقد تركزت الجهود الرسمية والموارد البشرية والمادية خلال العقود الأربعة الماضية على إنشاء الآليات المؤسسية المطلوبة لمعالجة العوامل السكانية، وإدماج الاهتمامات السكانية في الاستراتيجيات الإنمائية والخطط القطاعية، وعلى جمع المعطيات الإحصائية عن الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والصحية والاقتصادية والبيئية، فضلًا عن تنفيذ الدراسات والأبحاث حول الكثير من القضايا السكانية والتنموية؛ ما أتاح وضع سياسات واستراتيجيات وصياغة برامج في قطاعات عدّة بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة، دعمًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيقًا للتنمية المستدامة.

بناء عليه، ينطلق هذا البحث من الأسئلة التالية: هل حققت هذه السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي وضعت لمعالجة قضايا السكان والتنمية في لبنان أهدافها؟ وكيف فوّت لبنان الفرص التي أتيحت له منذ تسعينيات القرن الماضي لمعالجة القضايا المتعلقة بالسكان والتنمية، علمًا أنّ البلد يعاني حاليًا أزمةً اقتصادية ومالية متفاقمة يُتوقع أن تؤدي إلى زيادة مطّردة لعدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر وفي وضع فقر مدقع؟ وما الفرص المرتقبة والتوجهات المستقبلية لاستراتيجيات السكان والتنمية في لبنان؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، يستعرض البحث تطور الأوضاع الديموغرافية والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال العقود الأربعة المنصرمة، ويعالج مضمون أبرز السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي وضعت لمعالجة موضوع "السكان والتنمية الاقتصادية والبيئة" على وجه الخصوص، منذ تسعينيات القرن الماضي، ساعيًا إلى تبيان كيفية تفويت الفرص التي أتيحت لتحقيق أهدافها التي تندرج في إطار التزام لبنان تحقيق برنامج عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية، والأهداف

---

1 تمثل هدف مؤتمر القاهرة الرئيس بتحسين نوعية حياة السكان وضمان رفاهية الإنسان وتعزيز التنمية البشرية، وذلك من خلال اعتماد سياسات وبرامج سكانية وإنمائية مناسبة تهدف إلى اجتثاث الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة والأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج وتنمية الموارد البشرية وضمان حقوق الإنسان". كما أوصى بتبنّي مجموعة من الأهداف السكانية والإنمائية المهمة، بما في ذلك غايات نوعية وكمية متكافلة وذات أهمية حاسمة لتلك الأهداف، ومنها: النمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة، والتعليم، وبخاصة تعليم البنات، والإنصاف والمساواة بين الجنسين، وخفض معدل وفيات الرضع والأطفال والأمهات، وتوفير إمكان حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية. يُنظر: الأمم المتحدة، **تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية** (القاهرة: الأمم المتحدة، 1994)، ص 6، 20.

2 في أيلول/ سبتمبر 2000، التزم قادة العالم بتحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية" بحلول 2015 لمكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية والتمييز ضد المرأة وتدهور البيئة.

3 تمثل خطة **التنمية المستدامة** لعام **2030** الشاملة والمتكاملة والتحويلية برنامج عمل لأجل الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكة. وقد اعتمد خطة **2030**، في أيلول/ سبتمبر 2015، جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف القضاء على الفقر، ومكافحة عدم المساواة وتغير المناخ على مدى السنوات الـ 15 المقبلة.

الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة 2030، ليخلص إلى الفرص المرتقبة والتوجهات المستقبلية لاستراتيجيات السكان والتنمية.

أولًا: تطور الأوضاع الديموغرافية في لبنان

تطور عدد السكان المقيمين في لبنان من حوالى 3112000 نسمة عام 1996[4]، إلى نحو 3755034 نسمة في عام 2004[5]، ليقدر بـ 4800000 نسمة في منتصف عام 2018[6]، بمعدل نمو سنوي قدره 0.95 في المئة خلال المدة 2004-2018. وقد مثّلت الإناث أكثر من نصف المجتمع؛ إذ بلغت نسبتهن نحو 51.6 في المئة من مجموع السكان في منتصف عام 2018. وعلى صعيد النمو الطبيعي للسكان، شهد معدلَا الولادات والوفيات الخام انخفاضًا ملحوظًا على مدى العقود الماضية؛ إذ انخفض المعدل الأول من نحو 24.5 في الألف عام 1996[7]، إلى 18.6 خلال المدة 2000-2005، ثم إلى 17.6 في الألف خلال المدة 2015-2020[8]، وانخفض المعدل الثاني من 7.7 في الألف عام 1996[9]، إلى 5 في الألف خلال المدة 2000-2005، ثم 4.3 في الألف خلال المدة 2015-2020[10]. كما انخفض معدلَا وفيات الرضع والأطفال، ما انعكس على توقّع الحياة عند الولادة الذي شهد ارتفاعًا منتظمًا على مدى العقود الماضية، من 71.4 سنة (70.4 سنة للذكور و72.2 سنة للإناث) عام 1996[11]، إلى 75.71 سنة (73.91 للذكور و77.44 للإناث) خلال المدة 2000-2005، ووصل إلى 78.8 سنة (77.02 للذكور و80.77 للإناث) خلال المدة (2015-2020)[12]، متجاوزًا بكثير الهدف الأدنى الذي كان يتعين تحقيقه عام 2005 تبعًا لبرنامج عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية، وهو 70 سنة.

---

4 وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، **مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن** (1996). يستثنى من عدد السكان المقدر المقيمون في المخيمات الفلسطينية.

5 إدارة الإحصاء المركزي/ الجمهورية اللبنانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر** (2004)، ص 26.

6 Lebanese Republic, Central Administration of Statistics, International Labor Organization, European Union, *Household Living Conditions Survey 2018-2019 Lebanon* (Beirut: Lebanese Republic Central Administration of Statistics, International Labour Organization, European Union, 2020), p. 17, accessed on 24/11/2020, at: https://bit.ly/39dQgNQ

7 حلا نوفل رزق الله، **الوضع السكاني في لبنان** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2003)، ص 94 (الفرضية الوسطية).

8 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *World Population Prospects 2019*, Fertility Data, accessed on 24/11/2020, at: https://bit.ly/39bAYJG

9 نوفل رزق الله، ص 94 (الفرضية الوسطية).

10 United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *World Population Prospects 2019*, Mortality Data, accessed on 24/11/2020, at: https://bit.ly/3pXy8hi

11 نوفل رزق الله، ص 39.

12 *World Population Prospects 2019*, Mortality Data.

وتشير المعطيات المتوافرة عن الخصوبة في لبنان إلى اتجاهها نحو الانخفاض منذ ستينيات القرن الماضي. وقد تدنّت مستوياتها كثيرًا خلال العقود الماضية، بحيث أشارت آخر التقديرات الوطنية المتوافرة إلى بلوغ معدل الخصوبة الكلية 1.7 مولود للمرأة الواحدة خلال المدة 2001-2003[13]، في حين تمّ تقديره بـ 2.65 خلال المدة 2000-2005 وبـ 2.09 خلال المدة 2015-2020 بحسب مصادر الأمم المتحدة[14]. ويعتبر هذا المعدل من أدنى المعدلات في المنطقة العربية، ويضع لبنان في مرحلة متقدمة جدًا من التحول الديموغرافي. إلا أنّ النساء في مختلف المناطق اللبنانية لا يتميزن بالمستوى نفسه للخصوبة؛ إذ أظهرت آخر البيانات الوطنية المتاحة أنّ معدل الخصوبة الكلية بلغ أعلى مستوى له في الشمال (3.4 مولود للمرأة الواحدة)، وأدنى مستوى له في بيروت وجبل لبنان (1.7 و2 مولود للمرأة الواحدة على التوالي)[15]. ويتأثر مستوى الخصوبة بالمستوى التعليمي للمرأة؛ فينخفض الأول كلما ارتفع الثاني: من 3.2 للمرأة الأمية، ينخفض إلى 1.4 للمرأة الحاصلة على مستوى ثانوي وأكثر[16].

ويعتبر العمر عند الزواج الأول للمرأة أحد أهم محددات مستوى الخصوبة في لبنان، وهو يعكس أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ومنها المستوى التعليمي، ومكان الإقامة والإسهام في النشاط الاقتصادي. وقد شهدت زواجية الإناث تطورًا بارزًا خلال العقود الماضية نتيجة التغيرات التي شهدتها هذه العوامل، والذي تجلى في ارتفاع العمر عند الزواج الأول للمرأة من 27.5 سنة عام 1996[17]، إلى 28.8 سنة عام 2004. وقد شمل هذا الارتفاع كل المحافظات في لبنان[18].

وانعكس التحول الديموغرافي في لبنان على البنية العمرية للسكان؛ فتدنت نسبيًا نسبة صغار السن (صفر-14) من 27.3 في المئة عام 2004[19] إلى 24 في المئة عام 2018[20]، وارتفعت نسبيًا نسبة كبار السن (65 وأكثر) من 7.4 في المئة إلى 12.5 في المئة خلال المدة نفسها، نتيجة انخفاض الخصوبة والإنجازات التي تحققت في تخفيض معدل وفيات الأطفال وتراجع الأمراض المعدية، ما أدى إلى ارتفاع احتمالات البقاء على

13 جامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية)، وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي/ الجمهورية اللبنانية، **المسح اللبناني لصحة الأسرة 2004**، التقرير الرئيسي، تحرير مرال توتليان، مريانا الخياط، أحمد عبد المنعم (بيروت: المشروع العربي لصحة الأسرة، 2006)، ص 58، شوهد في 2020/11/24، في: https://bit.ly/3nSj0Qg

14 *World Population Prospects 2019*, Fertility Data.

15 جامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية)، وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي/ الجمهورية اللبنانية، **المسح اللبناني لصحة الأسرة 2004**. (بيانات غير منشورة)

16 المرجع نفسه.

17 وزارة الصحة العامة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية/ الجمهورية اللبنانية، جامعة الدول العربية، **المسح اللبناني لصحة الأم والطفل، التقرير النهائي** (بيروت: وزارة الصحة العامة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية/ الجمهورية اللبنانية، جامعة الدول العربية، 1996)، ص 147.

18 **المسح اللبناني لصحة الأسرة 2004**، التقرير الرئيسي، ص 50.

19 المرجع نفسه، ص 13.

20 *Household Living Conditions Survey 2018-2019*, pp. 25-26.

قيد الحياة في كل الأعمار وزيادة عدد كبار السن ونسبتهم بين السكان. كما انخفضت أيضًا نسبة الشباب (15-24 سنة) من 19.9 في المئة عام 2004 إلى 17.5 في المئة في عام 2018[21] نتيجة الهجرة الخارجية؛ وتترتب على هذه التغييرات في البنية العمرية نتائج مهمة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

ويستعرض الجدول (1) أحدث التقديرات المتاحة لمؤشرات ديموغرافية مختارة في لبنان.

الجدول (1)

المؤشرات الديموغرافية في لبنان بحسب السنة

المؤشر / السنة	2004		2018
عدد السكان	3755034		4800000
معدل النمو السنوي (في المئة)			**(2018-2004) 0.95**
معدل الولادات الخام (في الألف)	(2005-2000) 18.6*		(2020-2015) 17.6*
معدل الوفيات الخام (في الألف)	(2005-2000) 5.0*		(2020-2015) 4.3*
توقع الحياة عند الولادة (للجنسين معًا) **ذكور** **إناث**	(2005-2000) 75.71* 73.91 77.44		(2020-2015) 78.8* 77.02 80.77
معدل الخصوبة الكلية	(2003-2001) 1.7 (2005-2000) 2.65*		(2020-2015) 2.09*
متوسط العمر عند الزواج الأول	**ذكور**	**إناث**	
لبنان	32.8	28.8	
بيروت	32.6	28.4	
جبل لبنان	32.5	28.2	
الشمال	33.6	29.0	
البقاع	32.7	29.0	
الجنوب	32.2	30.4	
النبطية	32.1	29.3	
البنية العمرية (في المئة)			
0-14 سنة	27.2		24.0
15-24	19.9		17.5
25-64	45.2		46.0
65+	7.7		12.5

المصادر: جامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية)، وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي/ الجمهورية اللبنانية، **المسح اللبناني لصحة الأسرة 2004**، التقرير الرئيسي، تحرير مرال توتليان، مريانا الخياط، أحمد عبد المنعم (بيروت: المشروع العربي لصحة الأسرة، 2006)، شوهد في 2020/11/24، في: https://bit.ly/3nSj0Qg

Lebanese Republic, Central Administration of Statistics, International Labor Organization, European Union, *Household Living Conditions Survey 2018-2019 Lebanon* (Beirut: Lebanese Republic Central Administration of Statistics, International Labour Organization, European Union, 2020), accessed on 24/11/2020, at: https://bit.ly/39dQgNQ

* Population Division of the Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat, *World Population Prospects 2019 Revision*, accessed on 2/12/2020, at: https://bit.ly/2JkQiZY

21 Ibid.

الشكل (1)

الهرم السكاني في لبنان 2019

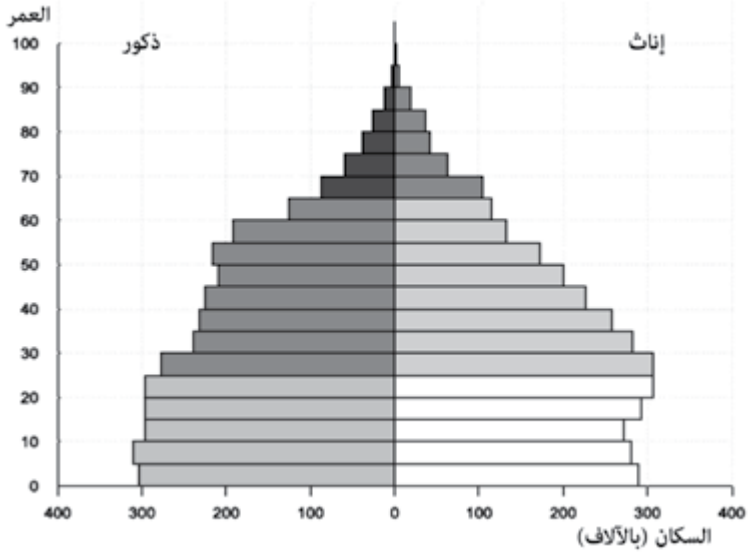

المصدر:

United Nations/Department of Economic and Social Affairs/Population Division, World Population Prospects 2019, Volume II: Demographic Profiles (New York: United Nations, 2019), p. 718.

أما على صعيد أحد أبرز العناصر المحددة لنمو السكان، والمتمثل بالهجرة الدولية، لوحظ استمرار هجرة اللبنانيين إلى خارج البلاد خلال العقود الثلاثة الماضية، والتي شملت الشباب والشابات على وجه الخصوص. وقد بيّنت نتائج الدراسة التي قامت بها الجامعة اليسوعية حول "هجرة الشباب اللبنانيين ومشاريعهم المستقبلية" في حزيران/ يونيو 2008 أنّ 45 في المئة من الأسر المقيمة في لبنان لديها فرد واحد على الأقل غادر البلاد في المدة 1992-2007. وقد قدّرت هذه الدراسة نفسها عدد المهاجرين خلال تلك المدة بنحو 466000 على الأقل[22]. وفي حين سُجلت حركة عودة إلى البلاد بين صفوف الشباب نتيجة الضغوط التضخمية العالمية المتفاقمة وتداعياتها على الوضع الاقتصادي للبلدان التي قصدها المهاجرون، فإنّ الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في البلاد شكّلت دوافع قوية للهجرة منها. وترتبط الهجرة الدولية أساسًا بحركة التجارة الخارجية، وبنية الاقتصاد اللبناني، وسوق العمل فيه. وقد أوردت دراسة اقتصادية حكومية أنّ 16000 مواطن يهاجرون شهريًا من لبنان، بينما لا يتعدى

22 Université Saint Joseph, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, *L'Emigration des jeunes Libanais et leurs projets d'avenir* (2009).

عدد المواليد أحياء 8000، ما يعني أنّ لبنان يفقد سنويًا حوالى 100000 من مواطنيه، في مقابل وفود أيدٍ عاملة أجنبية قدّرت بنحو 400000، أي أكثر من 10 في المئة من اللبنانيين[23]. ويواجه لبنان هجرة الشباب ذوي الكفاءات المهنية والتعليمية المتخصصة، وتفوق أعداد المغادرين مثيلتها للعائدين.

ويبدو أثر الهجرة جليًا على الهرم السكاني، علمًا أنها شملت الذكور أكثر من الإناث، وعلى وجه التحديد الفئات العمرية التي تنتمي إلى القوى العاملة (بين 25 و50 سنة).

وقد شكلت تيارات الهجرة الوافدة منذ القدم، وحركية السكان الداخلية نتيجة الضغوط الاقتصادية وتدني الأوضاع المعيشية، والأحداث الداخلية التي شهدها لبنان خلال المدة 1975-1990، والتي ترافقت مع عمليات تهجير واسع للسكان، عوامل حاسمة في رسم معالم خارطة التوزيع الجغرافي للسكان المقيمين في لبنان. تضاف إلى تلك العوامل الخصائص الطبيعية والجغرافية المتنوعة بين الساحل والجبل والداخل، وضعف السياسات التنموية التي تتعلق بالمناطق الأقل نموًا والمحرومة.

وعلى الرغم من الاختلالات البارزة في التوزيعات السكانية في المناطق المختلفة في لبنان، والتي تعكس التفاوت الكبير في توزيع الخدمات وفرص العمل بين المناطق الساحلية والمدن الكبرى من جهة، ومناطق الداخل والأطراف من جهة أخرى، لا تتوافر سياسة أو استراتيجية وطنية تتناول ظاهرة التمدين والهجرة الداخلية. كما لا توجد مؤسسة تعنى بهاتين الظاهرتين البارزتين. يبقى أنّ موضوع الهجرة الداخلية والتوزيع الجغرافي للسكان شكّل محور الفصل الرابع في الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في لبنان[24].

وتضم محافظة جبل لبنان أكبر نسبة من المقيمين، تليها الشمال، ثم البقاع، فالجنوب، وبيروت، وأخيرًا النبطية. ويلاحظ الارتفاع النسبي لتركز السكان في جبل لبنان، والانخفاض النسبي لتركزهم في البقاع، والثبات النسبي للتركز في الجنوب خلال المدة 1997-2018.

23 جريدة **النهار** (22 شباط/ فبراير 2012). وتجدر الإشارة إلى عدم توافر إحصاءات رسمية دقيقة عن الهجرات الدولية من لبنان التي تتم فترة زمنية طويلة. وإذا كانت سجلات الأمن العام تتضمن حركة الخروج والدخول عبر الحدود أو عبر البحر والجو، فهي لا تميز بين أنماط هذه الحركات من حيث هي يومية أو موقتة أو نهائية. لكن قد يقترب صافي حركات الدخول والخروج، في حال حسابه على فترة طويلة (سنة على الأقل) من صافي الهجرات التي تتم فترة طويلة.

24 الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، اللجنة الوطنية الدائمة للسكان، **الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في لبنان** (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2001).

الجدول (2)

توزع السكان المقيمين في لبنان بحسب المحافظة والسنة

المحافظة	1997	2004	2018
بيروت	10.1	10.4	7.9
جبل لبنان	37.6	40.0	44.4
الشمال	20.2	20.5	17.5
البقاع	13.5	12.5	10.6
الجنوب	11.8	10.7	11.7
النبطية	6.9	5.9	7.9
لبنان	100.0	100.0	100.0

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي/ الجمهورية اللبنانية، "الأوضاع المعيشية للأسر في عام 1997"، **دراسات إحصائية**، العدد 9 (شباط/ فبراير 1998)؛ وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي/ الجمهورية اللبنانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الدراسة الوطنية للأوضاع المعيشية للأسر 2004** (بيروت: 2006).

Lebanese Republic, Central Administration of Statistics, International Labor Organization, European Union, *Household Living Conditions Survey 2018-2019 Lebanon* (Beirut: Lebanese Republic Central Administration of Statistics, International Labour Organization, European Union, 2020), pp. 18-19, accessed on 24/11/2020, at: https://bit.ly/39dQgNQ

ثانيًا: التوجهات الاقتصادية والاجتماعية

شهدت التنمية الاقتصادية في لبنان منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي نموًا اقتصاديًا متواضعًا وتزايد البطالة وعدم كفاية فرص العمل، على الرغم من التوسع في الإنفاق الحكومي والمساعدة الدولية الكبيرة. وقد أثّر تدهور البيئة الاقتصادية وحرب تموز/ يوليو 2006 سلبيًا في الظروف المعيشية والفرص للفئات ذات الدخل المنخفض؛ وتفاقمت مشاكل لبنان الاقتصادية، التي هي هيكلية أكثر منها دورية، بسبب الأزمة السياسية التي بدأت في أوائل التسعينيات. ولكن هذه المشاكل الاقتصادية ليست ذات طابع سياسي أساسًا. فالناتج المحلي الإجمالي وهياكل العمالة لم تتغير فعليًا على مدى أكثر من ثلاثة عقود. وكانت النتيجة ركود الإنتاجية، ولم ينجح الاقتصاد اللبناني، مع انفتاحه وثروته المالية، في تحقيق النمو المستدام المتوقع وفرص العمل. والجدير بالذكر أنّ النمو الاقتصادي كان دائمًا أقل من أداء التنمية البشرية؛ الأمر الذي يعزز الحاجة القوية إلى المبادرات والعمل الإصلاحي.

وقد حقق لبنان تقدمًا في مجال التنمية البشرية خلال المدة 2004-2014. فقد بلغ مؤشر التنمية البشرية 0.765 في عام 2013، واحتل لبنان المرتبة 65 بين بلدان العالم (187) بحسب تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2014[25]؛ بعد أن كان هذا المؤشر قدره 0.741 في عام 2005، ما يعني زيادة بمقدار 2.3 في المئة أو متوسط زيادة سنوية بلغت 4.0 في المئة[26]. غير أنّ أداء التنمية البشرية في لبنان

25 UNDP, *Human Development Report 2014: Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience* (New York: United Nations Development Programme, 2014), p. 165.

26 Ibid.

ما زال متقدمًا على أدائه الاقتصادي (بلغ مؤشر عدم المساواة في الدخل المعدّل 0.57 في عام 2012)، مع الإشارة إلى ارتفاع مستوى التنمية البشرية في محافظتي بيروت وجبل لبنان عن سائر المحافظات الأخرى.

قدّر معدل النشاط الاقتصادي بين السكان الذين ينتمون إلى القوى العاملة (15-64 سنة) بنسبة 48.8 في المئة في عام 2018[27]، بعدما كان 47.1 في المئة في عام 2004[28]. ويعود هذا المستوى المنخفض نسبيًا في المشاركة الاقتصادية إلى انخفاض إسهام النساء فيها، وإلى النقص في عدد الذكور القادرين على العمل. وفي عام 2004، وصل هذا المعدل إلى أقصاه في بيروت، حيث مشاركة المرأة تبلغ ذروتها (36 في المئة) ووصل إلى أدناه في البقاع حيث مشاركة المرأة هي الأدنى (11 في المئة)[29]، مع الإشارة إلى ارتفاع احتمال سوء تقدير نسبة النساء العاملات في المجتمعات الريفية. وقدّر معدل البطالة بـ 11.4 في المئة في الفئة العمرية (15-64) في عام 2018، بعدما كان 8 في المئة في عام 2004[30]، مع تفاوت بين الذكور (10 في المئة) والإناث (14.3 في المئة) في عام 2018[31]. ويلاحظ ارتفاع هذا المعدل في فئة الشباب (15-24)، حيث بلغ 39.1 في المئة في عام 2018 بعدما كان 17.3 في المئة عام 2004[32]. وتتميز غالبية العاطلين من العمل الشباب بمستويات تعليمية عالية، وترتبط البطالة عند الشباب بعوامل عدة منها تحديات الوضع الاقتصادي ونقص فرص العمل.

وتعتبر حاليًا الظروف المعيشية في لبنان صعبةً جدًا بالنسبة إلى جزء كبير من المجتمع؛ ويشكل الفقر مشكلة خطرة على الرغم من بعض التحسن الذي سجل خلال المدة 2004-2014. وبالفعل، أظهرت الدراسة المقارنة لأحوال المعيشة في لبنان، في المدة 1995-2004، أنّ نسبة الأفراد المحرومين انخفضت من حوالى 34 في المئة عام 1995 (منهم نحو 7 في المئة يعيشون في مستوى معيشة منخفض جدًا)، إلى 25 في المئة في عام 2004 (منهم حوالى 4 في المئة يعيشون في مستوى معيشة منخفض جدًا). على صعيد التفاوت المناطقي، بلغت نسبة الأسر المحرومة في عام 2004 أقصاها في النبطية (46 في المئة)، يليها البقاع (38 في المئة)، فالجنوب (37 في المئة)، ثم الشمال (31 في المئة)، وجبل لبنان (16 في المئة)، وأخيرًا بيروت (9 في المئة). وقد كانت هذه النسب أكثر ارتفاعًا في عام 1995 باستثناء الجنوب[33].

27 *Household Living Conditions Survey 2018-2019*, p. 50.

28 **الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر 2004**، ص 51.

29 المرجع نفسه، ص 52.

30 المرجع نفسه، ص 58.

31 *Household Living Conditions Survey 2018-2019*, p. 50.

32 **الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر 2004**، ص 58.

33 وزارة الشؤون الاجتماعية/ الجمهورية اللبنانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تطور خارطة أحوال المعيشة في لبنان بين عامي 1995-2004** (2007). اعتمدت هذه الدراسة منهجية الحاجات الأساسية غير المشبعة UBN و**دليل أحوال المعيشة**، واستبقت على أربعة مجالات من الحاجات الأساسية جرى قياسها بواسطة 11 مؤشرًا، وهي التالية: 1. الإسكان (عدد الغرف لكل فرد، المساحة المبنية للفرد، أبرز وسائل التدفئة)؛ 2. المياه والصرف (الربط بشبكة المياه، وسائل الصرف الصحي)؛ 3. التعليم (التحصيل العلمي، المستوى التعليمي)؛ و4. المؤشرات المرتبطة بالدخل (عدد السيارات الخاصة، معدل التبعية، المهنة الرئيسة). بالاستناد إلى هذا الدليل، جرى تصنيف الأسر والأفراد ضمن خمس فئات من الأوضاع المعيشية: مستوى إشباع متدنٍ جدًا، متدنٍ، متوسط، مرتفع، ومرتفع جدًا.

لا يزال الفقر الاقتصادي المتمثل بتدني الدخل وعدم توافر فرص العمل الوجه الأهم للفقر والحرمان في لبنان. ومقارنة بعام 1995، ازدادت أهمية هذا البعد من حيث حجمها المطلق والنسبي؛ إذ إنّ ما يزيد على نصف الأسر اللبنانية يعتبر محرومًا في هذا الميدان، الذي انفردت مؤشراته بالتراجع مقارنة بالميادين الأخرى التي تحسنت كلها خلال المدة نفسها، وإن بنسب متفاوتة. يعني ذلك، من جهة أولى، أنّ مستويات النمو الاقتصادي غير كافية، ومن جهة ثانية أنّ عائد النمو الاقتصادي المحقق لا يتوزع قطاعيًا ومناطقيًا وعلى الفئات الاجتماعية بما يؤدي إلى تحسين متوازن في مستوى معيشة الأسر. كما يعني أنّ الترابط بين النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر من خلال العمل المنتج هو أحد المحاور الأهم التي يجب أن تعطى أولوية في الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

وعلى صعيد فقر الدخل، تشير المعطيات إلى أنّ نحو 8 في المئة من سكان لبنان كانوا يعيشون في عام 2005 تحت خط الفقر الأدنى (2.4 دولارًا أميركيًا للفرد الواحد في اليوم الواحد)، و28.5 في المئة تحت خط الفقر الأعلى (4 دولارات أميركية للفرد الواحد في اليوم الواحد). وقد انخفض مؤشر الفقر المدقع من 10 في المئة عام 1997، إلى 8 في المئة للفترة 2004-2005، نتيجة النمو الحقيقي في متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك، وارتفع ليصل إلى 8.4 في المئة عام 2007 نتيجة الأثر الانكماشي لحرب تموز/ يوليو 2006 في نصيب الفرد من الاستهلاك في الأسرة، والذي يفترض أنه انخفض مع تباطؤ النمو الاقتصادي. ويلاحظ تفاوت ملحوظ في التوزع الجغرافي للفقر؛ إذ يبلغ معدل الفقر المدقع أعلى مستوى له في مناطق الهرمل وبعلبك وعكار، وتنتشر ظاهرة الفقر المديني في ضواحي بيروت وطرابلس وصيدا[34].

الجدول (3)

مؤشرات الفقر في لبنان

المؤشر (في المئة)	1995	2004	2015*
نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى (2.4 دولارًا في اليوم)	**10.1** (1997)	**8**	**4**
نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى (4 دولارات في اليوم)	**33.7** (1997)	**28.6**	**10.3**
نسبة السكان الذين يعيشون في مستوى منخفض جدًا	**6.6**	**4.2**	**3.3**
نسبة السكان الذين يعيشون في مستوى منخفض	**34.0**	**25.5**	**17.0**

المصدر:

UNDP/Millennium Development Goals Reports & The Lebanese Republic, *Lebanon Millennium Development Goals Report 2013-20*14 (Beirut: UNDP/Millennium Development Goals Reports & The Lebanese Republic, 2013), p. 23.

* **الغاية بحسب الأهداف الإنمائية للألفية:** تصنيف نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في المدة 1990-2015.

34 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الشؤون الاجتماعية، **الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان** (آب/ أغسطس 2008).

اعتمدت منهجية الدراسة على دليل الحرمان الحضري المتعدد الأبعاد[35]، وبينت نتائجها أنّ 60 في المئة من الأسر فيها محرومة، يعاني نصفها تقريبًا حرمانًا مدقعًا. وأظهر دليل الحرمان الحضري تركزًا عاليًا للفقر في أحياء محددة داخل المدينة، يرافقه تفاوت واسع بين الأحياء الأخرى. وسجّلت منطقة التبانة أعلى نسبة من الحرمان بلغت 87 في المئة من الأسر، أكثر من 52 في المئة منها تعيش في حالة حرمان مدقع. وقُدرت نسبة الأسر المحرومة في جبل محسن بـ 66 في المئة، مقابل 15 في المئة من أسر منطقة البساتين. وقد سجلت المؤشرات الاقتصادية درجات حرمان أعلى، ما يعكس مستويات عالية من فقر الدخل. ولكن الحرمان في ميادين الصحة والتعليم والسكن مرتفع جدًا كذلك، ومن ثمّ يؤكد ضرورة التعامل مع مشكلة الفقر على مستوى المدينة من منظور متعدد الأبعاد، وليس فقط بالنظر إلى فقر الدخل[36].

على صعيد آخر، يتمركز أكثر من مليون نازح سوري في المناطق الأشد حرمانًا، ما يفرض ضغطًا على سبل العيش والخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، في بلدٍ يعاني أصلًا اختلالات في الخدمات المتوافرة، ويعمق الفقر ويزيد عدم المساواة والتفاوت الجغرافي. وتبين "دراسات التقويم السريع" الصعوبات التي يواجهها النازحون السوريون والمجتمعات المضيفة اللبنانية الأشد فقرًا. فقد زاد الإنفاق الاستهلاكي للأسر السورية واللبنانية على السواء، بينما انخفض الدخل إلى مستويات غير كافية، ما ساهم في زيادة الفقر بحسب المقاييس النقدية. وزاد إنفاق الأسر في المجتمعات المضيفة نتيجة التضخم في أسعار السلع الغذائية، وخاصة في المناطق الطرفية في الشمال (طرابلس وضواحيها) والبقاع، حيث تسجل نسبة مرتفعة من النازحين. أما النازحون السوريون، فهم يواجهون ارتفاع تكاليف المعيشة في لبنان بالقياس إلى بلدهم وسط توافر محدود جدًا لفرص العمل وبأجور منخفضة للغاية، واستنزاف للمدخرات والاقتراض لشراء المواد الغذائية ودفع الإيجارات[37].

على الصعيد الاجتماعي، لا تتناسب المؤشرات الاجتماعية في لبنان مع مستوى الإنفاق، الذي يوازي ما هو عليه في البلدان المتطورة. ففي عام 2004، بلغ الإنفاق على القطاعات الاجتماعية (العام والخاص) 21 في المئة من الناتج المحلي (ما عدا المعاشات التقاعدية). وفي عام 2005، شكل الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية 42 في المئة تقريبًا من مجموع الإنفاق الأولي في الموازنة، و27 في المئة من الإنفاق الإجمالي، و8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أنّ حجم الإنفاق الاجتماعي عالٍ

35 يقيم دليل الحرمان الحضري المتعدد الأبعاد الحرمان الاجتماعي والاقتصادي الأساس للأسرة في ميادين التعليم، والصحة، والسكن، والظروف الاقتصادية.

36 UNDP/Millennium Development Goals Reports & The Lebanese Republic, *Lebanon Millennium Development Goals Report 2013-2014* (Beirut: UNDP/Millennium Development Goals Reports & The Lebanese Republic, 2013), p. 25.

37 Ibid., pp. 28-29.

نسبيًا (على الصحة والتعليم)، تبقى المؤشرات الاجتماعية غير مرضية. على صعيد التعليم، تعتبر نسب الرسوب والتسرب عالية نسبيًا؛ إذ راوحت بين 22 في المئة و23 في المئة على التوالي. وعلى الصعيد الصحي، قدّر معدل وفيات الرضع بـ 18.6 لكل ألف ولادة حية، ومعدل وفيات الأمهات بـ 86.3 لكل مئة ألف ولادة حية[38].

ويعيش 25 في المئة من السكان في مستوى معيشي منخفض، و4 في المئة في حالة فقر مدقع. لكن هناك تفاوتات مناطقية كبيرة في نسبة الفقر؛ إذ تعاني المناطق النائية والحدودية والمناطق المدينية ذات الكثافة السكانية المرتفعة النسب العالية من الفقر المدقع[39].

وبناء عليه، تضمن برنامج الحكومة الإصلاحي الذي عرض في مؤتمر باريس الثالث مكونًا اجتماعيًا تمثل بـ "خطة العمل الاجتماعي". وتضمنت هذه الخطة هذه الأهداف: الحد من الفقر، وتحسين مؤشرات الصحة والتعليم، وزيادة كفاءة الإنفاق العام مع الحفاظ على مخصصات الميزانية في مستوى مناسب، والحدّ من التباينات المناطقية. وجرى تخصيص مبلغ 76 مليون دولار سنويًا لتدخلات محددة في المدى القصير لاستهداف الفئات الأكثر حاجة إلى جانب عدد من التدابير المؤسسية للحد من الفقر والتباينات المناطقية. أما هدف الخطة على المدى الطويل، فهو تطبيق السياسات الإصلاحية في القطاعات الاجتماعية وقطاعي التعليم والصحة.

ثالثًا: التوجهات البيئية

تعتبر الاستدامة البيئية (الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية) ركيزةً أساسية من ركائز التنمية المستدامة. وتتلخص المشاكل البيئية الأساسية في لبنان في تدهور الموارد المائية، وتلوث الهواء، والصرف الصحي، والنفايات الصلبة، والنفايات الصناعية ونفايات المستشفيات، والمقالع والكسارات التي تستثمر عشوائيًا، ما أعاق تأهيلها كمساحة خضراء، والمبيدات الزراعية، وانجراف التربة وتدهورها، وعشوائية استعمال الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي. وقد سجل لبنان نتيجة 100/47.35، وفق مؤشر الأداء البيئي لجامعة ييل الأميركية لعام 2012، وجاء في المرتبة 94 من أصل 132 بلدًا مسجلًا. ويستند المؤشر إلى 25 مؤشر أداء يجري تقفّي أثرها عبر عدة فئات سياسات تغطي مجالات البيئة والصحة وحيوية النظم البيئية.

38 رئاسة مجلس الوزراء/ الجمهورية اللبنانية، **المؤتمر الدولي لدعم لبنان، باريس-3** (كانون الثاني/ يناير 2007).

39 المرجع نفسه.

خلال العقد الأول الذي تلا "قمة الأرض" عام 1992، لم يكن لبنان يتمتع بالعديد من التشريعات البيئية، ولكنه استطاع معالجة بعض المشاكل البيئية عبر القرارات الوزارية. ولكن منذ عام 2002، شهد قفزة نوعية من حيث القوانين والأنظمة البيئية الرئيسة المتعددة الأطراف. وقد انضم أو أبرم أكثر من 12 اتفاقية ومعاهدة ذات صلة بالبيئة (اتفاقيات التنوع البيولوجي، التغير المناخي، مكافحة التصحر، ستوكهولم، وغيرها). من حيث التشريعات الوطنية، صدر قانون حماية البيئة رقم 444 (تاريخ 29 تموز/ يوليو 2002) الذي حدد 11 مبدأ لحماية البيئة وإدارتها، ويرتكز العديد منها على مبادئ مؤتمر ريو و/ أو جدول أعمال القرن الحادي والعشرين.

وتشير معطيات الجدول (4) الذي يعرض بعض مؤشرات الاستدامة البيئية والأهداف الإنمائية للألفية إلى انخفاض نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شفة مأمونة في المدة 1996-2004، في حين ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي المناسبة في المدة 1996-2009 وفي ما يختص بالتخلص من النفايات الصلبة، انخفضت نسبة مطامر النفايات، وارتفعت قليلًا نسبة إعادة التدوير خلال المدة 1999-2009.

الجدول (4)

مؤشرات الاستدامة البيئية

المؤشر (في المئة)	1999	2001	2004	2009
نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شفة مأمونة*	(1996) 79.3		67	
نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحي المناسبة	(1996) 37		67.4	66.9
نسبة سكان الحضر الذين يقطنون الأحياء الفقيرة**		45		
نسبة التخلص من النفايات الصلبة	مطامر النفايات: 82.8 التحويل: 5.1 إعادة التدوير: 5.3		مطامر النفايات: 77 أسمدة: 12.48 إعادة تدوير: 7.67	

المصدر:

UNDP/ Millennium Development Goals Reports & The Lebanese Republic, *Millennium Development Goals: Lebanon Report 2008*, Second Millennium Development Goals Report (Beirut: UNDP/Millennium Development Goals Reports & The Lebanese Republic, 2013), p. 66; *Lebanon Millennium Development Goals Report 2013-2014*, p. 69.

الغاية بحسب الأهداف الإنمائية للألفية:

* تصنيف نسبة السكان الذين يفتقدون الوصول إلى مياه شفة مأمونة.

** الوصول إلى تحقيق تحسين ملموس في ظروف معيشة ما لا يقل عن مليون نسمة يقيمون في أحزمة الفقر بحلول عام 2020.

تشهد المناطق اللبنانية، خصوصًا تلك التي تستضيف النازحين السوريين، زيادةً في الطلب على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. يتطلب هذا العبء الإضافي على نظام قاصر موارد مالية وتقنية لتحسين وضع إمدادات المياه والخدمات ونوعيتها. تتحمل العائلات اللبنانية التي ترزح تحت ضغط الطلب المتزايد، تكاليف اللجوء إلى البدائل من القطاع الخاص. ومن المتوقع أن يخلف الضغط في الطلب على خدمات المياه والصرف الصحي تأثيرات صحية وبيئية عالية. فقد تضاعف إنتاج النفايات الصلبة في مناطق عدة، ما ساهم في تلوث المياه الجوفية وموارد المياه، وانتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه، خاصة أنّ البلديات تفتقر إلى الموارد اللازمة لإدارة مثل هذا الحمل الزائد من النفايات.

وتتحدى ظروف إقامة وسكن النازحين السوريين في لبنان الأهداف الإنمائية لتحسين البيئة والمسكن. على الرغم من أنّ غالبية النازحين السوريين المسجلين يقيمون في شقق وبيوت مستأجرة، يضطر عدد متزايد إلى العيش في منازل غير مكتملة البناء، ومحالّ تجارية، وخيام. يشكل عدم وجود إمدادات كافية من المياه والصرف الصحي في أماكن سكن النازحين العشوائية مصدرَ قلق مهمًا، ويزيد من خطر الإصابة بالأمراض[40].

رابعًا: السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج

حاولت الجهات المعنية بقضايا السكان والتنمية وضع سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج على مدى العقود المنصرمة لمعالجة بعض القضايا الملحّة وذات الأولوية، سنكتفي بإلقاء الضوء على أبرزها.

1. الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في لبنان

أعدت هذه الوثيقة اللجنة الوطنية الدائمة للسكان في وزارة الشؤون الاجتماعية في إطار دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرنامج الفرعي لاستراتيجيات السكان والتنمية خلال الدورة الأولى للبرنامج الوطني للسكان (1997-2001) ونصّت مقدمة الوثيقة على أنها تشكّل الإطار العام للمبادئ والسياسات السكانية في لبنان، ومدخلًا للخطة التنفيذية للسياسة السكانية التي سيتمّ إعدادها وتطبيقها بالتعاون مع/ وبين الوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية والدولية المعنية بالقضايا السكانية في لبنان. وتضمنت الوثيقة عددًا من الغايات والأهداف، مركّزةً على الهجرة الخارجية التي تشمل على وجه الخصوص الفئات الشابة من السكان، والفوارق المناطقية في مستويات الخصوبة، وتأثير المستويات المرتفعة للخصوبة، وتقارب الولادات في صحة الأم والطفل، والنتائج المترتبة على التحول الديموغرافي في

40 *Lebanon Millennium…*, p. 71.

لبنان لجهة ارتفاع نسبة المسنّين، وتطور المضمون الحقيقي لنسبة الإعالة بسبب طول مدة الدراسة وطول العمر. وتمثلت أولويات السياسة السكانية بتأكيد اتساق اتجاهات المتغيرات الديموغرافية مع أهداف التنمية المستدامة، وإدماج البعد السكاني في كل نواحي التخطيط بما يضمن تفعيل دور المرأة في المجتمع وزيادة مشاركتها في الدورة الاقتصادية والسياسية، وتحسين مستوى الصحة الإنجابية خاصة في المناطق الأقل نموًا وتقديم الرعاية والحماية اللازمتين للأمهات والأطفال، وخفض نسبة البطالة خاصة بين الشباب وإعطائهم الدعم اللازم للحد من هجرتهم إلى الخارج. ومن أولويات السياسة السكانية أيضًا أن تسعى من خلال الخطط القطاعية إلى الاهتمام برفاه المسنين ومشاركتهم، وتوفير التدريب والبيئة الاجتماعية والعمرانية الملائمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك عقلنة الهجرة من الريف إلى المدن[41].

لم يُصدق مجلس الوزراء على وثيقة السياسة السكانية، بل اكتفى بأخذ العلم بها في اجتماعه بتاريخ 16 آب/ أغسطس 2001 لتصبح وثيقةً رسمية يُفترض أن تشكّل الإطار العام للمبادئ والسياسات السكانية في لبنان؛ ما أدى إلى عدم إتاحة وضع خطة تنفيذية لإدماج أهداف الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في التخطيط التنموي على المستويين الكلي والقطاعي.

2. الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية

وضع مجلس الإنماء والإعمار بالتعاون مع المديرية العامة للتنظيم المدني هذه الخطة في عام 2005، وقد وافق عليها مجلس الوزراء عام 2009. انطلقت هذه الخطة من مجموعة أهداف يتمثل أهمها بالإنماء المتوازن للمناطق، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وتحسين الأوضاع المعيشية، والمحافظة على البيئة. كما تناولت الخطة مواضيع بالغة الأهمية كالبيئة والموارد الطبيعية، والنمو السكاني والتطور العمراني، ووسائل النقل، والمشاريع الخدماتية والإنشاءات الكبرى، والأراضي الزراعية، والمناطق الصناعية، وعناصر التراث الثقافي والتاريخي، وغيرها.

كان من المفترض أن تعالج هذه الخطة المواضيع آنفة الذكر ضمن خطة استراتيجية شاملة وصولًا إلى بلورة رؤية متكاملة لمستقبل أراضي الوطن على المدى الطويل[42]؛ إلا أنّ هذه الخطة لم تبصر النور إلى اليوم.

3. الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاجتماعية

وُضعت استراتيجيتان للتنمية الاجتماعية؛ أعدّ الأولى، في عام 2004، صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار والاتحاد الأوروبي. وقد اعتمدت لتحديد مناطق

41 وزارة الشؤون الاجتماعية، اللجنة الوطنية الدائمة للسكان/ الجمهورية اللبنانية، **الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في لبنان**، رمز الوثيقة 1/POP/01، 2001/8/16.

42 مجلس الإنماء والإعمار/ الجمهورية اللبنانية، **الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، التقرير النهائي** (تشرين الثاني/ نوفمبر 2005).

التدخل في العمل التنموي من خلال مكون التنمية المحلية[43]؛ وأعدّت الثانية وزارة الشؤون الاجتماعية في عام 2011 تلبيةً لالتزام الحكومة اللبنانية في إطار خطة العمل الاجتماعية التي قُدّمت في مؤتمر باريس الثالث (كانون الثاني/ يناير 2007) للجهات المانحة. حدّدت الاستراتيجية ستة عناصر أولوية يندرج تحتها 53 هدفًا، وهي: تحقيق صحّة أفضل، وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية، والارتقاء بنوعية التعليم، وتعزيز فرص العمل المتكافئة والآمنة، وتنشيط المجتمعات وتعزيز تنمية رأس المال الاجتماعي، وتشجيع التنمية الاقتصادية-الاجتماعية[44].

لم يتم وضع خطة تنفيذية لهاتين الاستراتيجيتين، ومن ثمّ لم يتمّ تحديد النشاطات المطلوبة مع الفترة الزمنية للتنفيذ، والمخرجات والمؤشرات القابلة للقياس من أجل تقويم الأثر في السكان، وعليه، التأكد من تحقيق الأهداف.

4. البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا (2008-2013)

بدأ العمل على الإعداد لهذا البرنامج في أيلول/ سبتمبر 2007؛ وتم إنشاؤه استجابة لسلسلة الأولويات الملحوظة في "خطة العمل الاجتماعي" التي قدمتها الحكومة اللبنانية إلى "مؤتمر باريس الثالث". وتهدف الخطة التنفيذية للبرنامج إلى بناء قاعدة بيانات وطنية للأسر الأكثر فقرًا ضمن نظام معلوماتي متخصص وعلى أسس ومعايير علمية لتوفير المساعدة لهذه الأسر عبر إعادة صياغة النظام الوطني للحماية الاجتماعية استنادًا إلى مبادئ الشفافية والموضوعية والكفاءة. وتتشارك الحكومة اللبنانية والبنك الدولي والحكومة الإيطالية والحكومة الكندية في تمويل البرنامج؛ وقد جهزت وزارة الشؤون الاجتماعية لذلك 96 مركزًا من مراكز الخدمات الإنمائية موزعة في جميع المناطق لاستقبال طلبات المواطنين، وخصص مجلس الوزراء سلفة مالية مقدارها 28 مليونًا و200 ألف دولار رصيدًا أوليًا لهذا البرنامج ولإعداد سلة المساعدات.

يطمح البرنامج إلى استهداف 80 ألف أسرة تحت خط الفقر (أي حوالى 400 ألف لبناني)، بعدما تتقدم بطلباتها إلى مراكز الشؤون الاجتماعية المعنية والموزعة في المناطق كافة[45]. وعلى الرغم من فاعلية هذا البرنامج في تعزيز المساعدة الاجتماعية للفئات الأشد ضعفًا، فإنه لا يندرج ضمن استراتيجية شاملة للقضاء على الفقر.

---

43 مجلس الإنماء والإعمار/ الجمهورية اللبنانية، **تقرير تقدم العمل 2011** (تشرين الأول/ أكتوبر 2011)، ص 52.

44 Ministry of Social Affairs/ Republic of Lebanon, *The National Social Development Strategy of Lebanon* (2011).

45 "البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا يستهدف نحو 400 ألف مواطن/ ة"، **بوابة لبنان للتنمية والمعرفة**، 2011/12/5، شوهد في 2020/11/24، في: https://bit.ly/3o3Vpwn

5. برنامج عمل وزارة البيئة (2011-2013)

يقوم البرنامج على ثلاثة أسس، أولها تفعيل دورها من خلال تعزيز قدراتها البشرية والمالية والمادية وإمكاناتها للتواصل مع المواطنين وسائر الإصلاحات اللازمة وتفعيل الالتزام البيئي؛ وثانيها التشدد في الحفاظ على ثروات لبنان الطبيعية وما يتضمنه من تطبيق صارم للمخطط التوجيهي للمقالع والكسارات، وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لإدارة حرائق الغابات؛ وثالثها إدارة المخاطر البيئية وقاية وعلاجًا وما تتضمنه من تنفيذ السياسات والخطط المقررة المتعلقة بالنفايات الصلبة المنزلية ودعم مشاريع الصرف الصحي.

لم تترجم هذه الأسس إلى آليات للتنفيذ، ومن ثمّ بقيت المخاطر البيئية على حالها دون تنفيذ الإصلاحات اللازمة للحفاظ على الثروات الطبيعية ومعالجة المشاكل المتعلقة بالنفايات الصلبة والصرف الصحي.

6. خطة العمل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي (2012-2015)

وضعت هذه الخطة تماشيًا مع الركائز الأساسية للاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية (2011). وتهدف الخطة إلى تحقيق الاستقرار في مستويات الدين العام ومتابعة الإصلاح المالي، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية، لا سيما توفير الخدمات الأساسية لجميع الأسر مثل المياه والصرف الصحي، وفي الوقت ذاته إيقاف التدهور البيئي. وتستهدف أيضًا تعزيز التماسك والتضامن الاجتماعي عبر تحسين فرص الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، بينما يتمّ العمل على تحسين آليات تصميم البرامج الاجتماعية وتنفيذها لضمان حصول جميع الفئات الاجتماعية على الخدمات بشكل عادل. يتم أيضًا السعي من خلال الخطة إلى إدخال إصلاحات على نظام التقاعد والحماية الاجتماعية للفئات المستهدفة. وتشمل ركيزة أخرى من الخطة هي تطوير استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المناطق اللبنانية كافة، وتتخطى القطاعات التقليدية للحثّ على نمو مولد لفرص العمل[46].

لم يتم تنفيذ هذه الخطة كما لم يتم تطوير استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تشمل المناطق اللبنانية كافة وتضع خطة تنفيذية لها.

7. برنامج السكان والتنمية

وضع هذا البرنامج ضمن إطار دورة برنامج التعاون الموقّع مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والحكومة اللبنانية للفترة (2010-2014). وينفذ هذا البرنامج بالشراكة بين وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان، ويهدف إلى الإسهام في الوصول إلى "تقوية السياسات والإطار المؤسسي

46 *Lebanon Millennium…*, pp. 15-16.

لتطوير وتنفيذ استراتيجيات تسهم في الحد من الفقر وتحقيق التطور الاقتصادي العادل". أما الهدف الأساسي للبرنامج، فقد تمثل بـ "تمكين قدرات وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال إدماج الأبعاد السكانية في البرامج والخطط التنموية على المستوَيَين الوطني والمحلي"[47].

وقد حالت الأزمتان السياسية والاقتصادية التي سادت خلال تلك المدة، وخصوصًا انعكاسات الحرب في سورية على لبنان، فضلًا عن أزمة النفايات دون ترجمة الأهداف إلى نشاطات قابلة للتنفيذ.

8. استراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي، برنامج عمل 2010-2014

يتألف برنامج العمل من مقدمة وثلاثة أجزاء. تعالج المقدمة الأبعاد الثلاثة لتنمية القطاع الزراعي (الاقتصادي والبيئي والاجتماعي)؛ ويتناول الجزء الأول واقع القطاع الزراعي في لبنان، ويستعرض الجزء الثاني المفاصل الأساسية لاستراتيجية النهوض بالقطاع الزراعي؛ في حين يتضمن الجزء الثالث برامج العمل لتنفيذ المحاور الأساسية للاستراتيجية.

لم يتم تنفيذ أيّ مكونٍ من برنامج عمل هذه الاستراتيجية، ومن ثمّ لم تتحقق معالجة الأبعاد الثلاثة آنفة الذكر لتنمية القطاع الزراعي الذي يعاني مشاكل عدة، أبرزها ضعف دعم الدولة، والصعوبات المتعلقة بالإنتاج والتصريف، وغير ذلك.

ويتمثل العائق الرئيس الذي يحول دون إمكان وضع سياسات واستراتيجيات تستهدف القضايا الملحة والأساسية للسكان في لبنان بغياب قاعدة معلومات شاملة عن مختلف خصائصهم. إذ تعتبر التعدادات السكانية الدورية المصدر الرئيس الذي يوفر معلومات شاملة ومفصلة عن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والسكنية والاقتصادية للسكان في أي بلد. وفي حين يعود إنجاز التعداد الأول والوحيد عن السكان في لبنان إلى عام 1932، شكلت الاستقصاءات بالعينة، مع مصادر أخرى، بديلًا من تعدادات السكان على مدى العقود الماضية. وقد وفرت هذه الاستقصاءات في الكثير من الأحيان المعلومات الضرورية لتحليل الوضع السكاني الذي تنطلق منه أي سياسة أو خطة أو استراتيجية، إلا أنّ غياب الدورية في عملية تنفيذ هذه العمليات الإحصائية حال دون بناء الاستراتيجيات والسياسات والبرامج على معطيات موثوقة تعكس الوضع الفعلي للقضايا التي تعالجها، فضلًا عن صعوبة ترجمتها إلى خطط تنفيذية تتضمن النشاطات المطلوبة والمخرجات والمؤشرات الضرورية لقياس مدى تحقق أهدافها.

47 وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج السكان والتنمية/ الجمهورية اللبنانية، **التقرير السنوي للعام 2013** (بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية، 2013).

أما العامل الأهم الذي يعيق تنفيذ أيّ عملٍ تنموي في لبنان، والكامن أيضًا وراء عدم إجراء تعدادات سكانية، فيتمثل بالمحاصصة والزبائنية، ومن ثمّ غياب المساءلة والشفافية[48].

خامسًا: الفرص المرتقبة والتوجهات المستقبلية لاستراتيجيات السكان والتنمية في لبنان

في وقت يواجه فيه لبنان أزمات اقتصادية ومالية واجتماعية متفاقمة[49]، تبدو الفرص متاحة في حال تمّ تنفيذ إصلاحات جذرية على المستويين السياسي والاقتصادي والسعي إلى إعادة التوازن بين الاحتياجات السكانية المتنامية والموارد الاقتصادية والاجتماعية في إطار التنمية المستدامة.

لقد سعت الحكومات المتعاقبة الماضية إلى التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع استراتيجيات واعتماد سياسات وصياغة خطط قطاعية. ولقد سبق استعراض أهمها، خصوصًا تلك المتعلقة بموضوع "السكان والتنمية الاقتصادية والبيئة"، وتوضيح أهم العوائق التي حالت دون تنفيذها، ومن ثمّ تحقيق أهدافها.

وخلال العقود الماضية، شهد لبنان تحولات مهمة في أوضاعه الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية أدت إلى تزايد إدراك العلاقات المتبادلة بين قضايا السكان والتنمية المستدامة؛ في حين تمّ تحقيق تقدم واضح في تخفيض مستوى الوفاة وزيادة توقع الحياة، ورفع مستوى التعليم، وتحسين الوضعين التعليمي والاقتصادي للمرأة، وتوفير الرعاية الصحية، وخفض مستوى الخصوبة ومعدل وفيات الأمهات، وغير ذلك[50].

تبرز حاليًا وأكثر من أيّ وقتٍ مضى تحديات سكانية وتنموية كثيرة يتعين مواجهتها على المديين القريب والبعيد من أجل تحسين نوعية حياة السكان وتحقيق التنمية المتوازنة. وعلى الرغم من تغير المواقف

48 تتعايش في لبنان حتى الآن 18 طائفة. وقد جرى التفاهم وفق الميثاق الوطني الذي اعتمد مع استقلال لبنان في عام 1943 على أن يكون رئيس الجمهورية مسيحيًا مارونيًا، ورئيس الحكومة مسلمًا سنيًا، ورئيس البرلمان مسلمًا شيعيًا. وبعد 15 عامًا من حرب أهلية مدمرة، نصّ اتفاق الطائف الذي تمّ التوصل إليه في عام 1989، ووضع حدًا لاحقًا للحرب على إلغاء الطائفية السياسية، لكن كثيرًا من التسويات التي تضمنها، إضافة إلى الممارسة الفعلية، رسّخت نفوذ الزعماء الطائفيين. ونصّ الاتفاق على إنشاء مجلس شيوخ يمثل الطوائف؛ لكن هذا المجلس لم يبصر النور بعد. وعمّق تنفيذ اتفاق الطائف الذي نصّ على المناصفة في المجلس النيابي بين المسيحيين والمسلمين، عمليًا الطائفية في توزيع المناصب، وأصبح ينطبق على كل الوظائف في الدولة. ولم يعد ممكنًا تعيين أيّ موظف في منصبٍ عال أو اتخاذ أي قرار لا يحظى بموافقة ممثلي المكونات الطائفية الرئيسة. وأدت الصيغة التوافقية إلى شلل الدولة؛ وباتت كل انتخابات رئاسية أو تشكيل حكومة مصدر أزمة سياسية جديدة، لضرورة التوافق على الاسم بين كل القوى السياسية الممثلة للطوائف في تسويات سياسية هشّة اعتادت عليها البلاد. يُنظر: "نظام المحاصصة الطائفية.. نقطة سوداء في سجل تنوع لبنان"، يورونيوز، 2020/9/1، شوهد في 2020/11/24، في: https://bit.ly/35Wbdef

49 لمزيد من التفاصيل، يُنظر: جورج قرم، "الاقتصاد اللبناني: معالم الأزمة، ملامح الحل"، **الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 47 (كانون الثاني/ يناير 2004)، شوهد في 2020/11/22، في: https://bit.ly/3fqNje5

50 علمًا أنّ هذه الإنجازات مهددة بالتراجع في ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمالية وتدهور القيمة الشرائية وارتفاع سعر الدولار.

الرسمية حيال مقاربة قضايا السكان والتنمية، نتيجة التزام لبنان تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994[51]، فإن ذلك لم يترجم بالمستوى الكافي في صياغة الاستراتيجيات والخطط القطاعية خلال العقود الماضية. وقد يتيح اعتماد برنامج عمل مؤتمر القاهرة إطارًا لمراجعة الاستراتيجيات السابقة وتقويمها، وصياغة السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج للسنوات المقبلة. وتشكل الأهداف السكانية والإنمائية والغايات الكمية والنوعية لمؤتمر القاهرة مرتكزًا في سياق البحث عن مكامن القوة والضعف في الموارد البشرية والمادية المتاحة والممكنة لتحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات السكانية المتنامية تحقيقًا للتنمية المستدامة.

وتوفر مجموعة المبادئ الـ 15 التي يرتكز عليها برنامج عمل مؤتمر القاهرة توازنًا دقيقًا بين الاعتراف بالحقوق الإنسانية للأفراد وحق الأمم في التنمية؛ كما يجري التسليم بأنّ تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل أمر يرجع إلى الحق السيادي لكل بلد، بما يتفق وقوانينه الإنمائية، مع الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعبه، وبما يتفق مع حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا.

وإذ يطرح برنامج عمل مؤتمر القاهرة قضايا السكان والتنمية في فصول عدة، نختصر في ما يلي أهم الإجراءات التي وردت في مجال السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة[52]:

- إدماج قضايا السكان في رسم جميع السياسات والبرامج المتصلة بالتنمية المستدامة ورصدها وتقويمها.
- إنشاء الآليات المؤسسية الداخلية المطلوبة وتعزيز الالتزام السياسي (برامج التثقيف والإعلام، وزيادة الموارد، وبناء القدرات...).
- العمل على الحد من الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتشجيع السياسات الديموغرافية الملائمة.
- إعطاء الأولوية للاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وزيادة فرص التعليم والعمل، وتنمية المهارات والخدمات الصحية العامة.
- إنشاء وظائف والتوسع في التجارة والاستثمارات على أساسٍ سليم بيئيًا.

---

51 فضلًا عن مؤتمرات المتابعة له، والاجتماعات والمؤتمرات العربية المعنية بالسكان والتنمية، وآخرها المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية (برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام 2014)، تحت عنوان "تحديات التنمية والتحولات السكانية في عالم عربي متغير" (24-26 حزيران/ يونيو 2013)، و"إعلان القاهرة" الذي صدر عنه.

52 الأمم المتحدة، **تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 5-13 أيلول/ سبتمبر1994** (نيويورك: الأمم المتحدة، 1995)، ص 13-19، شوهد في 2020/11/22، في: https://bit.ly/2V8P6Lz

- إدماج العوامل الديموغرافية في تقويم الآثار البيئية وغيرها من عمليات التخطيط وصنع القرار.
- اتخاذ تدابير للقضاء على الفقر (استراتيجيات توليد الدخل والتوظيف الموجهة نحو الفقراء في المناطق الريفية).
- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير القابلة للاستدامة.
- تنفيذ سياسات لمواجهة الآثار الإيكولوجية المترتبة على زيادات السكان والتغيرات في معدلات تركزهم وتوزعهم.

وتشكل أجندة التنمية المستدامة 2030 التي التزم لبنان تحقيقها أيضًا إطارًا شاملًا لوضع الاستراتيجيات والخطط الوطنية ومتابعة تنفيذها استنادًا إلى المؤشرات التي تتضمنها لقياس أداء تلك الاستراتيجيات والخطط وتقويمه. ولهذه الأجندة جذور في برنامج عمل مؤتمر القاهرة 1994، عندما دفع القلق على مظاهر تدهور البيئة في ما يخص أصول مواردها، إلى تعاظم الحديث عن ديناميات السكان والديموغرافيا وعلاقتها بالتنمية المستدامة في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وتتوج هذا بصدور قرارات وتوصيات تضمنها برنامج عمل لعقدين من الزمن جاء في 16 فصلًا صدر عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في عام 1994، والذي التزمت دول العالم تنفيذه[53].

خاتمة

خلال العقود الأربعة الماضية، شهد لبنان تحولات مهمة في أوضاعه الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أدت إلى تزايد إدراك العلاقات المتبادلة بين قضايا السكان والتنمية المستدامة. وفي حين تمّ تحقيق تحسّن واضح في المؤشرات الديموغرافية الأساسية، ورفع مستوى التعليم، وتحسين الوضعين التعليمي والاقتصادي للمرأة، وتوفير الرعاية الصحية، تبدو هذه الإنجازات مهددة على المدين القريب والمتوسط بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية الحالية وانعكاساته على مختلف الصعد.

ومن ثمّ، تبرز حاليًا تحديات سكانية وتنموية عدة يتعين مواجهتها من أجل تلبية حاجات السكان وتحسين نوعية حياتهم وتحقيق التنمية المتوازنة. ويتمثل أهم هذه التحديات بوقف الانهيار الاقتصادي والمالي، وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال دعم القطاعات الاقتصادية وتطويرها، والتصدي للبطالة بين الشباب من خلال خلق فرص عمل، ومواجهة التدهور البيئي. وعلى الرغم من تغير المواقف الرسمية حيال مقاربة قضايا السكان والتنمية، نتيجة التزام لبنان تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان

53 صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الدول العربية والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، "دليل المتابعة والإبلاغ عن مؤشرات التنمية المستدامة المستندة إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الإقليم العربي"، إعداد عيسى المصاروه (حزيران/ يونيو 2019)، شوهد في 2020/12/15، في: https://bit.ly/34gjisT

والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994، فإنّ ذلك لم يترجم بالمستوى الكافي في صياغة الاستراتيجيات والخطط القطاعية خلال العقود المنصرمة. كما أدت الظروف السياسية والأمنية خلال العقد الماضي إلى تقييد وضع الاستراتيجيات وصنع السياسات.

وقد يتيح اعتماد برنامج عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية بوصفه إطارًا لمراجعة الاستراتيجيات السابقة وتقويمها، صياغة السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج المرتقبة للسنوات المقبلة. وتمثّل الأهداف السكانية والإنمائية والغايات الكمية والنوعية لمؤتمر القاهرة مرتكزًا في سياق البحث عن مكامن القوة والضعف في الموارد البشرية والمادية المتاحة والممكنة لتحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات السكانية المتنامية تحقيقًا للتنمية المستدامة.

وفي عام 2017، صادقت الحكومة اللبنانية على ميزانية، وهي الأولى منذ 12 سنة. ويعكس برنامج الاستثمار الرأسمالي المرتقب مع "رؤية الحكومة للاستقرار والنمو والتوظيف" (تمّ تقديمها إلى المجتمع الدولي خلال مؤتمر سيدر [54] ومشاريعها الأساسية، بداية مرحلة جديدة يتعين أن تدعم أهداف التنمية الاقتصادية للبلاد وتوجهها نحو التنمية المستدامة. وفي حين تتضمن الاستراتيجيات والخطط القطاعية في لبنان بعض أهداف التنمية المستدامة دون تسميتها بالضرورة، أدى إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة، وعملية إعداد "التقرير الوطني الطوعي حول مراجعة أهداف التنمية المستدامة"[55] إلى زيادة تركيز الوزارات على أهمية دمج أهداف التنمية المستدامة ومبادئ جدول أعمال 2030 في الاستراتيجيات والخطط والبرامج المستقبلية. بيد أنها قليلة هي الوزارات التي حققت بالفعل تقدمًا في هذا الاتجاه مثل وزارتَي الصحة العامة والصناعة. ومع ذلك، تحتاج معظم الاستراتيجيات والخطط إلى أن تتكيف مع مستوى أهداف التنمية المستدامة التي هي أكثر تحديدًا وقابليةً للقياس، ولتعكس الروابط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية. وفي حال تمّ التصدي للاختلالات الاقتصادية والمالية وتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة، تكمن الفرص المرتقبة في وضع إطار شامل للتنمية المستدامة يدمج الأبعاد المختلفة للتنمية التي يدعو إليها جدول أعمال 2030، وتنضوي تحته الاستراتيجيات والسياسات والخطط القطاعية.

---

54 يُعدّ "مؤتمر سيدر" الدولي الذي انعقد في 6 نيسان/ أبريل 2018 في العاصمة الفرنسية باريس، محاولة استنهاض جديدة للبنان بعد مؤتمرات دولية متعددة أبرزها باريس 1 و2 و3، والتي لم تكن في مستوى التوقعات، خصوصًا مع الأزمة السياسية اللبنانية، وتأثرها بالحرب السورية ونزوح السوريين، وغيرها من العوامل التي ساهمت في فشلها: "مؤتمر 'سيدر'... لبنان ما له وما عليه من التزامات وحقوق"، **سبوتنيك عربي**، 2019/3/11، شوهد في 2020/11/22، في: https://bit.ly/35U5pC3

55 *Lebanon Voluntary National Review of Sustainable Development Goals, 2018*, United Nations/ Sustainable Development Goals, accessed on 24/11/2020, at: https://bit.ly/3m1m7ov

المراجع

العربية

- إدارة الإحصاء المركزي/ الجمهورية اللبنانية. "الأوضاع المعيشية للأسر في عام 1997". **دراسات إحصائية.** العدد 9 (شباط/ فبراير 1998).
- إدارة الإحصاء المركزي/ الجمهورية اللبنانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر** (2004).
- الأمم المتحدة. **تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية** (القاهرة: الأمم المتحدة، 1994).
- الأمم المتحدة. **تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 5-13 أيلول/ سبتمبر 1994** (نيويورك: الأمم المتحدة، 1995). في: https://bit.ly/2V8P6Lz
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الشؤون الاجتماعية. **الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان** (آب/ أغسطس 2008).
- جامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية)، وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي/ الجمهورية اللبنانية. **المسح اللبناني لصحة الأسرة 2004.** التقرير الرئيسي. تحرير مرال توتليان، مريانا الخياط، أحمد عبد المنعم. بيروت: المشروع العربي لصحة الأسرة، 2006. في: https://bit.ly/3nSj0Qg
- جامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية)، وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي/ الجمهورية اللبنانية. **المسح اللبناني لصحة الأسرة 2004.** (بيانات غير منشورة)
- الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، اللجنة الوطنية الدائمة للسكان. **الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في لبنان** (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2001).
- رزق الله، حلا نوفل. **الوضع السكاني في لبنان.** بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2003.
- رئاسة مجلس الوزراء/ الجمهورية اللبنانية. **المؤتمر الدولي لدعم لبنان، باريس 3** (كانون الثاني/ يناير 2007).
- صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الدول العربية والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية. "دليل المتابعة والإبلاغ عن مؤشرات التنمية المستدامة المستندة إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الإقليم العربي". إعداد عيسى المصاروه (حزيران/ يونيو 2019). في: https://bit.ly/34gjisT
- قرم، جورج. "الاقتصاد اللبناني: معالم الأزمة، ملامح الحل". **الدفاع الوطني اللبناني.** العدد 47 (كانون الثاني/ يناير 2004). في: https://bit.ly/3fqNje5

- مجلس الإنماء والإعمار/ الجمهورية اللبنانية. **الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، التقرير النهائي** (تشرين الثاني/ نوفمبر 2005).
- مجلس الإنماء والإعمار/ الجمهورية اللبنانية. **تقرير تقدم العمل 2011** (تشرين الأول/ أكتوبر 2011).
- وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. **مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن** (1996).
- وزارة الشؤون الاجتماعية/ الجمهورية اللبنانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تطور خارطة أحوال المعيشة في لبنان بين عامي 1995-2004** (2007).
- وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي/ الجمهورية اللبنانية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **الدراسة الوطنية للأوضاع المعيشية للأسر 2004** (بيروت: 2006).
- وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج السكان والتنمية/ الجمهورية اللبنانية. **التقرير السنوي للعام 2013.** بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية، 2013.
- وزارة الشؤون الاجتماعية، اللجنة الوطنية الدائمة للسكان/ الجمهورية اللبنانية. **الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في لبنان.** رمز الوثيقة 1/POP/01. 2001/8/16.
- وزارة الصحة العامة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية/ الجمهورية اللبنانية، جامعة الدول العربية. **المسح اللبناني لصحة الأم والطفل، التقرير النهائي.** بيروت: وزارة الصحة العامة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية/ الجمهورية اللبنانية؛ جامعة الدول العربية، 1996.

الأجنبية

- Lebanese Republic, Central Administration of Statistics, International Labor Organization, European Union. *Household Living Conditions Survey 2018-2019 Lebanon*. Beirut: Lebanese Republic Central Administration of Statistics, International Labour Organization, European Union, 2020. at: https://bit.ly/39dQgNQ
- *Lebanon Voluntary National Review of Sustainable Development Goals, 2018*. United Nations/ Sustainable Development Goals. at: https://bit.ly/3m1m7ov
- Ministry of Social Affairs/Republic of Lebanon. *The National Social Development Strategy of Lebanon* (2011).
- Population Division of the Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat. *World Population Prospects 2019 Revision*. at: https://bit.ly/2JkQiZY

- UNDP. *Human Development Report 2014: Sustaining Human Progress: Reducing Vulnerabilities and Building Resilience*. New York: United Nations Development Programme, 2014.
- UNDP/ Millennium Development Goals Reports & The Lebanese Republic. *Lebanon Millennium Development Goals Report 2013-20*14. Beirut: UNDP/ Millennium Development Goals Reports & The Lebanese Republic, 2013.
- UNDP/ Millennium Development Goals Reports & The Lebanese Republic. *Millennium Development Goals: Lebanon Report 2008*. Second Millennium Development Goals Report. Beirut: UNDP/ Millennium Development Goals Reports & The Lebanese Republic, 2013.
- United Nations, Department of Economic and Social Affairs. *World Population Prospects 2019*. Fertility Data. at: https://bit.ly/39bAYJG
- United Nations/ Department of Economic and Social Affairs/ Population Division. *World Population Prospects 2019. vol. II: Demographic Profiles*. New York: United Nations, 2019.
- Université Saint Joseph, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. *L'Emigration des jeunes Libanais et leurs projets d'avenir* (2009).

محمد دريدي | *Mohammad Duraidi

السكان الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية
التوقعات المستقبلية والاحتياجات التنموية

Palestinian Population in the Palestinian Territories
Future Expectations and Developmental Needs

ملخص: إن الفهم العميق لواقع السكان في فلسطين واحتياجاتهم يشكل استجابةً ذات أهمية عالية إلى فهم التكوينات السكانية وتفسيرها، خاصة تلك المرتبطة بالتوزيع الديموغرافي وتحولاته وتغيراته؛ إذ تمتاز الأراضي الفلسطينية بأنماط فريدة للمكونات السكانية نتاج الواقع السياسي الذي تعيشه فلسطين، وما رافق هذا السياق من تهجيرات قسرية. يوفر التحول الديموغرافي وما يقترن به من انخفاض في معدلات الإنجاب وزيادة نسبة الأفراد في سن العمل للدول فرصة سانحة يمكن الاستفادة منها لتحقيق عائد ديموغرافي. تدرس هذه الدراسة وتحلل التوقعات الديموغرافية المستقبلية والاحتياجات التنموية المتصلة بها، وتبحث في التحديات والفرص الممكنة بالنسبة إلى صناع الخطط والسياسات التنموية في فلسطين للاستفادة من العائد الديموغرافي وبذل الاستثمارات ووضع الخطط المناسبة لاستغلال هذا العائد بصورة مثلى.

كلمات مفتاحية: فلسطين، الاحتلال الإسرائيلي، الديموغرافيا الفلسطينية، العائد الديموغرافي، التنمية.

Abstract: Understanding the facts and needs of population in Palestine is critical to understanding and interpreting demographic developments, especially those related to demographic distribution and transformation. The Palestinian territories are distinguished by unique component types of population due to Palestine's political realities and the context of forced displacements. Demographic transformation and the associated decrease in fertility rates and the increase in the percentage of working age individuals of provide an opportunity to achieve a demographic dividend. This paper undertakes the study and analysis of future demographic expectations and development needs, examining potential challenges and opportunities for policy makers and development planners in Palestine to benefit optimally from this dividend, make investments, and institute appropriate planning.

Keywords: Palestine, Israeli occupation, Palestinian Demography, Demographic Dividend, Development.

* خبير وباحث فلسطيني في مجال الإحصاءات الاجتماعية والديموغرافية.
Palestinian Researcher in Social and Demographic Statistics.